

ندوة «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»

(لندن، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)

ويمكن تلخيص أهداف الولايات المتحدة بما يلي: فرض النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي على المنطقة، وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي فيها. وأضاف الحسن أن الولايات المتحدة تقوم بفرض مشاريع «أمنية» تدعوها مشاريع «سلام» وأن معنى السلام في المصطلح الأمريكي والاسرائيلي هو تعزيز أمن اسرائيل وتعزيز قدرتها العسكرية والاقتصادية من خلال اتفاقيات كامب ديفيد... وكان من أبرز المساهمات مساهمتا الكاتبتين المصريين محمد سيد أحمد، ولطفي الخولي. فقد بين محمد سيد أحمد أن اتفاقية كامب ديفيد محكوم عليها بالفشل لأسباب كامنة في طبيعتها. فهي، من جهة، تنصّور عمليتين متكاملتين تتمان بالتزام والتبادل هما الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية. ولكن لكل من هاتين العمليتين طبيعة خاصة بها تجعل من المستحيل مزامتهما. فالانسحاب يمكن أن يتم حسب جدول زمني محدد وواضح وبقرار حكومي، أما التطبيع فعملية متنامية تراكمية ليست رهناً بقرارات حكومية بل باستجابة شعبية. ولا يتوقع من المصريين، على الصعيد الشعبي، أن يرحبوا بجعل العلاقات مع اسرائيل «طبيعية» في وقت تجعلهم فيه اسرائيل يشعرون أنهم «غير طبيعيين» مع أنفسهم وتثير لديهم مشكلة تتعلق بهويتهم ذاتها. ومن جهة ثانية، يراد للاتفاقيات أن تكون صفقة انهاء حرب وتحقيق سلام. ولكن

عقد مركز الدراسات العربية في لندن ندوة عالمية حول «مستقبل السلام في الشرق الأوسط» في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر). وشارك في هذه الندوة، عدد من الاكاديميين والديبلوماسيين والكتاب الفلسطينيين العرب والاجانب. وعلى الرغم من أن غالبية الأوراق التي قدمت للندوة تمحورت حول اتفاقيات كامب ديفيد، من حيث علاقاتها مع المواقف العربية والدولية والاسرائيلية، فقد جرى أيضاً بحث قضايا راهنة مثل المبادرة السعودية والأوضاع في مصر بعد مقتل السادات والتصورات المستقبلية للأوضاع في الشرق الأوسط.

وكان هناك اجماع على فشل كامب ديفيد، إلا أن وجهات نظر المشتركين تراوحت بين الرفض المطلق لهذه الاتفاقيات، وبين القول بضرورة تعديلها والانطلاق منها الى صيغة أشمل؛ كذلك، اختلفت وجهات النظر بصدد أسباب الفشل.

وفي هذا الصدد، بين خالد الحسن، الذي شارك في الندوة بوصفه عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني بورقة عرضت في غيابه لأنه لم يتمكن من الحضور، أن اتفاقيات كامب ديفيد تندرج تحت الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة في المنطقة. وقال: ان هذه الاستراتيجية تقوم على فرض اتفاقيات ثنائية بين كل دولة عربية على حدة وبين اسرائيل، كما بين أهداف كل دولة من هذه الدول بما في ذلك أهداف الولايات المتحدة.